

تعاظم المديونية العمومية للدول النامية- نحو تجدد الأزمة ولا مقدرة اقتصاديات الدول على مواجهتها-

أحمد بلجيلالي

أستاذ مساعد "أ"، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر

beld.ahmed@gmail.com

ملخص: تعتبر ظاهرة المديونية واحدة من أبرز الظواهر التي انتشرت بالعالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، سرعان ما تجسدت فيها منذ عقد الثمانينات كل ملامح الأزمة الدولية، خاصة وأنها تحولت من وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة إلى أسلوب جديد نجحت الدول الرأسمالية المتقدمة في تكييفه ليتماشى مع نمط تقسيم العمل الدولي السائد، الذي يستهدف السيطرة على موارد العالم الثالث، وقد أخذت هذه الظاهرة أبعادا ومسارات خطيرة جدا تمثلت في تزايد نسب الفوائد وخدمات الدين، ومن ثمة تطورت هذه الصورة لتعكس بظلالها القائمة عجز العديد من دول العالم النامي عن دفع أقساط الدين وفوائده بصورة منتظمة فضلا عن تزايد حجم الديون ليتجاوز أحيانا وفي كثير من الدول سقف الناتج المحلي الإجمالي، مما أوقع هذه البلدان في مشاكل اقتصادية دائمة وهو الوضع الذي يتطلب تضافر جهود الجميع كي لا تتعقد الظاهرة لتصبح في شكل أزمة اقتصادية يتعسر حلها.

الكلمات المفتاحية: القرض الدولي، المديونية الخارجية، خدمة الدين، الناتج المحلي الإجمالي..... الخ.

Résumé: Le phénomène de l'endettement et l'un des principaux phénomènes qui a surgi dans le monde au lendemain de la Seconde Guerre mondiale, concrétiser depuis le siècle écoulé avec tous les aspects d'une crise internationale, surtout après sa mutation d'un moyen d'atteindre des objectifs économiques à une nouvelle méthode mise au point avec succès dans les pays industrialisés et développés et qui a été adapté avec le modèle du travail en vigueur, qui vise le contrôle et l'exploitation capitaliste des ressources du tiers monde, ce phénomène a pris des dimensions et des chemins très graves représenté dans les taux d'intérêt de plus en plus élevés et le service de la dette, puis a évolué cette image afin de refléter le déficit de nombreux pays du monde en développement pour le paiement de la dette et des intérêts sur une base régulière ainsi que l'augmentation de la taille de la dette qui a dépassé parfois dans de nombreux pays leur PIB, qui a causé à ces pays des problèmes économiques en permanence. Une situation qui exige des efforts concertés de tous, afin de ne pas devenir un phénomène complexe sous la forme d'une crise économique difficile à prévoir ses conséquences.

Mots clés : prêt international, dette extérieure, charge de la dette extérieure, PIB.

مقدمة: مرت الدول النامية خلال القرن الماضي بالعديد من الأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها كانت سببا في التخلف التنموي لهذه الدول، ودخولها في دوامة من الضغوطات الخارجية، وفي خضم بحث هذه الدول عن الحلول التي يمكن أن تنقذها من هذه المشاكل كانت الدول الرأسمالية في أوج نشاطها الاقتصادي، واستطاعت أن تحقق في سبعينات القرن الماضي فائض ضخيم من الموارد المالية، وبعد أن كان العالم يعيش في ظل ندرة العملات الأجنبية أصبحت الدول الرأسمالية تعيش فوق موجات عاتية من الإفراط في السيولة، في ظل هذا الوضع الاقتصادي قامت هذه الدول بنقل الفائض من دول الوفرة المالية، إلى دول العجز المالي وأصبحت البنوك التجارية الدولية تتسابق في إمداد الدول الفقيرة بالأموال اللازمة لتخطي مشاكلها اللامتناهية، فاعتقد العالم المتخلف اعتقادا جازما بأن هذا هو الحل الفعال الذي كان يبحث عنه للسير بخطى ثابتة نحو دروب التنمية، إلا أنه بمرور الوقت وجدت الدول النامية نفسها تتخبط في لعبة القروض الدولية، بدورها استمرت الدول الرأسمالية في لعب دور الدائن المنقذ دون أن تراعي مدى قدرة هذه البلدان على السداد في المستقبل، ولعبت حكومات هذه الدول دوراً كبيراً في تشجيع البنوك التجارية الدولية بتقديم المزيد من القروض، لما كانت تحدته هذه الأخيرة من تنشيط حركة التصدير والإنتاج والعمالة والاستثمار.

وفي عام 1982 م بدأت بوادر أزمة الديون الخارجية بالظهور إلى العلن، وهذا بتوقف بعض الدول كالمكسيك والأرجنتين عن دفع أعباء ديونها الخارجية، ليتطور الوضع بأن طلبت الكثير من الدول المدينة إعادة جدولة ديونها الخارجية، وهو الواقع الذي أفرز بروز أزمة اقتصادية دولية طال أمدها ليصبح للظاهرة ظهور بعد كل أفول، الأمر الذي يقودنا إلى طرح إشكالية البحث التالية:

● كيف تحولت عملية إقراض الدول إلى أزمة مديونية ؟ وما مدى طاقة الدول على تحمل عبئها ؟

أولاً: المديونية العمومية، ماهيتها، وأسباب تعاضمها: تعاني الكثير من الدول النامية من مشكلة المديونية العمومية، كنتيجة لقصور الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة المتزايدة باستمرار، حيث ترجع محدودية الإيرادات العامة وانخفاض معدلات زيادتها إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، ومستوى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول فضلاً عما تعانيه بعض هذه الدول من مظاهر التهرب الضريبي، وفي جانب النفقات العامة فمع الارتفاع المستمر في معدلات النمو السكاني للعديد من هذه الدول تزايدت الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب زيادة في النفقات الجارية والرأسمالية، فكان نتاج هذا أن شهد عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي توسعاً سريعاً في المديونية العامة في كثير من دول العالم النامي لتغطية تلك الالتزامات المالية.

يعتبر القرض العام مبلغاً من المال تقوم الدولة بالحصول عليه من أفراد المجتمع أو الوسائط المالية أو الهيئات الأجنبية أو من الحكومات الأخرى، بهدف تغطية حاجات الإنفاق العام لعدم كفاية مصادر الإيرادات العامة، ويمكن عقد القرض العام إما بالعملة الوطنية أو بالعملة الأجنبية وتظهر الحاجة للعملة الأجنبية عندما تواجه الدولة عجزاً في ميزان مدفوعاتها، وهكذا فالقرض العام يمثل مورداً غير عادي لتأمين التوازن بين النفقات والإيرادات العامة في الموازنة العامة.

وكأي مقترض تلزم الحكومة عند عقد القرض بسداد أصل القرض وفوائده، ويتم السداد عادة على أقساط تبدأ بفترة سماح من عقد القرض، وقد يتم سداد أصل القرض دفعة واحدة في تاريخ محدد من بداية عقده، ولكي تتمكن الدول من عقد القروض العامة وخاصة الخارجية منها بنجاح فإن عليها أن تحقق بعض الشروط، إذ عليها أن تظهر للمقرضين أن بإمكانها سداد القرض وفوائده خلال المدة المحددة، وجدوى استخراج القرض في المجالات الاقتصادية الأكثر ملائمة لها⁽¹⁾، ليس هذا فحسب بل سياسياً على الدول المقترضة أن ترتبط بعلاقات سياسية وثيقة مع الدول المانحة أو التي تتحكم بأصواتها في قروض المؤسسات المالية الدولية.

ثانياً: أسباب تفاقم حجم المديونية وتأزمها: إن حاجة الكثير من الدول للإقتراض باستمرار وعدم قدرة اقتصادياتها على خلق قيم مضافة كفيلة بتسديد ما هو مستحق من ديون، جعل من أزمة المديونية تفاقم وتعاضم وتتجدد باستمرار كنتيجة لأسباب متعددة ومعقدة ومتداخلة فيما بينها، ويمكن التطرق لهذه الأسباب في النقاط التالية:

« **قصور الموارد المحلية:** فالموارد المتاحة لا تكفي لتمويل المعدل الطموح للاستثمارات، هنا تدفع الحاجة للاقتراض، لتغطية الفجوة الادخارية وهي الفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية اللازمة خلال فترة زمنية مقبلة وبين موارد المدخرات الفعلية.

« **غياب سياسة سليمة للاقتراض الخارجي:** إذ أن وجود تخمة في السيولة الدولية، دفع الدول النامية للإفراط في الاقتراض بدون الحرص على مراعاة القدرة على السداد مستقبلاً.

« **فشل الخطط الإنمائية التقليدية:** تقليد الدول النامية للعالم المتقدم في سلك نفس سبل التنمية والاستهلاك، معتقدة أنه بإمكانها مواكبة الدول المتقدمة بإتباعها لهذا النمط، فاعتمدت على الاستيراد العشوائي للتكنولوجيا والخبرات الصناعية وما شابه.

« **الفساد الإداري وتهريب رؤوس الأموال الوطنية للخارج:** ساهم هذا العامل في حرمان الدول من مورد هام كان يمكن أن يكون بديلاً للإقتراض، حتى أن جزءاً من الأموال المقترضة كانت تسرب بدورها إلى الخارج بطريقة أو بأخرى.

« تدني الإنتاج الزراعي وتزايد ظاهرة التمدن العشوائي: الأمر الذي عمق من التبعية الخارجية وتحلى ذلك في الاستيراد الكبير للتجهيزات والمواد الغذائية، بسبب تناقص المنتج المحلي وازدياد حاجات السكان، مما زاد من الحاجة للاستيراد وبالتالي إلى ارتفاع مديونية الدول النامية.

« سوء تسيير الدين الخارجي: حيث لجأت الدول النامية إلى قروض خاصة وقروض قصيرة الأجل بدلا من طويلة الأجل، مما كان سببا في عرقلة عجلة تنميتها الاقتصادية.

ثالثا: تطور حجم المديونية: تجدر الإشارة إلى أن التغطية الزمنية في هذا الجزء ارتبطت بالبيانات المتاحة والتي يمكن الاعتماد عليها لأغراض التحليل، وفضلا عن ذلك هناك صعوبة منهجية في تناول قضية المديونية العامة خاصة في بعض الدول، إما بسبب اختلاف درجة الشمول أو لعدم التمييز الواضح بين المديونية العامة الداخلية والخارجية، وتشير الإحصائيات إلى أن مشكلة الديون العامة تعود لنهاية الاستعمار في منتصف القرن الماضي، بظهور الدول النامية المستقلة، إذ يلاحظ خلال الفترة (1955م-1975م) ارتفاع إجمالي الديون للدول النامية من 10 مليار دولار سنة 1955 إلى 140 مليار دولار سنة 1975، ولكن عند تجزئة فترة العشرين سنة إلى فترات زمنية أقصر (خمسة سنوات) يتضح أن إجمالي الديون الخارجية (من دون احتساب الديون الداخلية) قد ازداد بمقدار أقل من الضعف في الفترتين الأوليتين (70% سنة 1960م و76% في سنة 1965م)، ثم تجاوزت الزيادة الضعف في الفترتين اللاحقتين (133% سنة 1970 و 100% سنة 1975م⁽²⁾، وفي الشق الأول من المديونية العمومية (الداخلية)، تشير إحصائيات صندوق النقد الدولي إلى زيادة الديون العامة الداخلية في كثير من البلدان النامية التي تحمل أثقل أعباء المديونية الخارجية، وهي الأرجنتين، الإكوادور، الأوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، تشيلي، الفلبين، فنزويلا، ساحل العاج، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، حيث ارتفع متوسط نسبة الديون العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 10% عام 1981 إلى 16% في 1987/1988، في حين ارتفعت جملة الديون من 33% إلى 54% من PIB خلال الفترة ذاتها⁽³⁾ وإذا تناولنا بعض الدول النامية منفردة وفي حدود المعطيات المتاحة نجد أن بيانات صندوق النقد الدولي تشير لتزايد نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي في الهند من 33% عام 1980 إلى نحو 45% عام 1991 وإلى ما يقارب 55% عام 2001 أما بالنسبة للبرازيل والمجر فيلاحظ ارتفاع نسبة المديونية العامة الداخلية للناتج المحلي الإجمالي لديها إذ بلغ المتوسط السنوي لتلك النسبة في البرازيل نحو 72% خلال الفترة 1996-2001، وبالنسبة للدول العربية فالجدول الموالي يوضح لنا تطور رصيد الدين العام الداخلي لبعض منها:

الجدول رقم (01): تطور رصيد الدين العام الداخلي لبعض الدول العربية ونسبته لـ PIB وحدة (مليار \$)

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المجموع	211,31	275,87	277,62	295,73	317,40	325,02
	% 40,4	% 56,1	% 49,5	% 54,4	% 57,8	% 54,3
تونس	4,23	11,84	12,30	12,79	4,72	5,38
	%21,2	%59,5	%63,3	%63,8	%20,4	%20
الجزائر	9,69	19,95	17,69	12,96	12,33	12,76
	%20,5	%41,5	%32,7	%23,6	%22,1	%19,3
السعودية	74,94	94,91	116,69	133,66	146,73	154,36
	%58,4	%66,4	%61,8	%73	%77,8	%72
سوريا	5,48	10,25	11,13	15,52	15,43	19,07
	%34,2	%61,1	%59,3	%80,5	%74,8	%89,2
قطر	4,29	4,87	5,07	6,66	7,83	9,22
	%41,9	%40	%30,8	%38,9	%39,8	%45,1
الكويت	14,20	14,04	12,97	12,22	11,59	11,13
	%56,1	%47,1	%36,2	%35,8	%33	%26,7
لبنان	14,38	16,83	18,01	18,72	16,78	17,80
	%88,9	%102,1	%109,3	%111,9	%96,6	%98,3
ليبيا	19,64	16,26	15,28	12,84	6,11	5,93
	%63	%51,1	%43,9	%46,2	%31,6	%27,8
مصر	40,36	67,75	47,70	50,60	73,28	61,43
	%48,8	%46,1	%48,9	%56	%87,1	%86,6
المغرب	14,15	13,54	14,06	14,62	16,96	22,09
	%39,8	%38,7	%42,8	%44,2	%47	%49,9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على التقارير التي يصدرها صندوق النقد العربي (أعداد متفرقة).

بحسب متوسط نصيب الفرد من الدين العام الداخلي للدول العربية مجتمعة، يتضح أنه بلغ 797 دولارا للفرد في المتوسط عام 1997، وارتفع إلى نحو 1083 دولار للفرد عام 2013، أي بزيادة قدرها 35,9%، بينما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2224 دولار إلى 2410 دولار خلال نفس الفترة، أي بزيادة قدرها 08,4%، يعني هذا أن نصيب الفرد من الدين الداخلي قد ارتفع إلى أكثر من أربع مرات ارتفاعه بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي (4).

أما فيما يتعلق بالشق الثاني للمديونية العمومية (الدين العام الخارجي)، فالمختصون يؤرخون لها كمشكلة اقتصادية بإعلان البنوك المكسيكية سنة 1982 أنها تواجه صعوبات مالية حمة، وأنها غير قادرة على تسديد الأموال المقترضة، وقد أحدث هذا الإعلان قلقا شديدا في أسواق المال العالمية، لأن معاناة مقترض مهم مثل المكسيك من أزمة سيولة لا بد أن تؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة

لقابلية الدول النامية الأخرى على الاقتراض، وإلى فقدان الثقة اللازمة لعمل سوق الائتمان فكان هذا الإعلان هو بداية لأزمة أو مشكلة الديون الدولية، وحتى الآن وبعد مرور فترة زمنية ليست بالقصيرة، لا يزال شبح هذه المشكلة يحيم على الاقتصاد العالمي.

تعتبر فترة (1975-1980م) الفترة التي شهدت قفزة نوعية في حجم الديون الخارجية، إذ أن الزيادات في حجم المديونية قبل هذا التاريخ لم تكن مطروحة، طالما أنها بقيت ضمن الحدود المقبولة والمسموح بها إذا ما قورنت بالمؤشرات الاقتصادية المحلية والدولية التي كانت سائدة آنذاك، ففي الفترة السالفة الذكر ارتفع حجم المديونية المستحقة على الدول النامية من 190,8 مليار دولار سنة 1975 إلى 572,8 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 300%، وهذه الزيادة فاقت كل المستويات الحرجة للمديونية⁽⁵⁾، والجدول الموالي يوضح تطور حجم الديون الخارجية لأكثر الدول النامية مديونية.

الجدول رقم (02): تطور أرصدة الديون الخارجية ونسبتها لـ PIB لبعض من الدول النامية الأكثر مديونية/ الوحدة (مليار دولار)

البيان	1986	1990	1995	2000	2005	2008	2010	2012
الأرجنتين	52,68	62,51	98,77	147,02	127,45	122,49	117,35	121,01
	%49,74	%46,25	%38,98	%53,14	%72,01	%38,35	%32,72	%26,27
البرازيل	109,64	120,30	160,98	242,51	188,36	262,95	352,36	440,47
	%42,80	%26,75	%21,24	%38,68	%21,98	%16,28	%16,74	%19,86
المكسيك	101,08	104,6	165,47	152,26	175,91	206,73	243,63	354,89
	%82,90	%41,16	%60,52	%26,88	%21,11	%19,24	%23,79	%30,65
إكوادور	09,41	12,17	13,92	13,32	17,40	15,81	14,96	16,93
	%65,79	%86,76	%59,22	%78,84	%43,85	%26,22	%22,47	%20,34
فنزويلا	34,34	33,17	35,74	42,75	45,35	53,87	65,14	72,09
	%59,93	%71,71	%49,01	%36,93	%31,64	%17,04	%16,81	%19,36
ماليزيا	21,88	15,32	34,34	41,94	52,05	67,67	85,12	103,95
	%82,96	%36,36	%40,55	%48,67	%37,93	%30,20	%35,67	%35,52
إندونيسيا	42,91	69,84	124,8	143,6	141,8	157,9	200,2	254,8
	%56,46	%63,95	%63,40	%95,56	%52,14	%32,08	%29,05	%29,89
تركيا	32,93	49,42	73,78	116,78	172,13	288,9	299,2	337,5
	%44,59	%33,35	%44,37	%44,47	%36,07	%40,02	%41,32	%43,14
الجزائر	22,64	28,15	33,05	25,47	17,09	6,24	7,24	5,64
	%36,37	%46,95	%83,51	%48,91	%17,57	%3,68	%4,65	/
المغرب	17,92	25,02	23,78	20,79	16,29	20,95	26,30	33,81
	%110,3	%100,8	%75,2	%57,66	%27,73	%23,97	%29,78	%36,03
مصر	39,86	32,96	33,44	29,17	29,94	33,57	36,54	40
	%124,3	%78,43	%55,46	%28,95	%33,48	%20,26	%16,78	%15,73
تونس	5,94	7,68	10,81	11,35	17,92	21,37	22,47	25,47
	%69,15	%64,71	%63,06	%55,32	%58,49	%50,60	%53,35	%58,37
غانا	2,74	3,73	5,49	6,26	7,18	5,68	9,31	12,43
	%49,03	%64,64	%86,78	%129,5	%67,74	%20,02	%29,32	%32,24

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي www.worldbank.org

بالرغم من تفاقم حجم المديونية بالنسبة لكثير من الدول النامية ببلوغها أرقام كبيرة جدا، وهو حال البرازيل مثلا 440 مليار دولار سنة 2012، وكذا المكسيك 354 مليار دولار، بالإضافة إلى إندونيسيا 254 مليار دولار خلال نفس السنة، إلا أنه لا يمكن الحديث عن وقوع مشكلة مديونية طالما أن قدرة اقتصاديات هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه الدائنين لاتزال متاحة، وتظهر مشكلة عدم القابلية على الوفاء بالدين عندما لا يتمكن الإقتصاد من سداد الديون المستحقة من موارده الخارجية في أي وقت من الأوقات.

إذ من الممكن أن يقوم بلد ما بالتوقف عن خدمة دينه قبل أن يصبح غير قادر على الوفاء بالدين قد يحصل ذلك لأن مدفوعات خدمة الدين تؤدي إلى تقليص الدخل الجاري والرفاه العام، وهذا يعني تمكن هذا البلد من تحسين الرفاه بالامتناع عن الدفع، وعادة ما يؤخذ حجم صافي المفقود من الرفاه كعامل محدد لنقطة الامتناع عن الدفع⁽⁶⁾.

لهذا كان لابد من ربط حجم المديونية العمومية بمؤشرات اقتصادية متعددة يمكن استعمالها لتشخيص المخاطر المتعلقة بالدين، هذه المؤشرات تقع ضمن فئتين، مؤشرات التدفق ومؤشرات المستوى، تعتمد الأولى على متغيرات تدفقية مثل الناتج المحلي الإجمالي والصادرات التي تدل على مدى توفر الموارد التي يمكن استعمالها لسداد الدين، أما مؤشرات المستوى فإنها تستند إلى متغيرات مخزونية مثل الاحتياطي وهي غالبا ما تعكس السيولة المتوفرة.

من خلال الجدول رقم 02 المشار إليه أعلاه، نلاحظ مثلا أن بلدا كالبرازيل وصل حجم الديون الخارجية المستحقة عليه سنة 2012 مبلغا قدره 440,47 مليار دولار، وهو رقم كبير جدا غير أنه لا يمثل سوى ما نسبته 19,86% من إجمالي الدخل القومي^(*)، كذلك الشأن بالنسبة للمكسيك فقد بلغت الديون الخارجية في نفس السنة مبلغ 354,49 مليار دولار وهو ما يمثل 30,65% من إجمالي الدخل القومي، بالمقابل فإننا نجد دولا أخرى وبالرغم من انخفاض حجم الديون الخارجية المستحقة عليها مقارنة بالبرازيل والمكسيك، إلا أن القدرة على التسديد هي في مستويات متدنية جدا، وهو حال غانا مثلا سنة 2000.

رابعا: مشكلة قياس المديونية العمومية للدول النامية: بافتراض أن حجم القرض الصافي المطلوب لدولة ما من الخارج يشكل نسبة 01% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وأن نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي تساوي 04% فإن العلاقة بين القرض والناتج المحلي تساوي $\frac{1}{4}$ ، وبافتراض سعر القرض يساوي 03% فإن عبء الفوائد على الناتج المحلي الإجمالي يكون وفقا للعلاقة التالية⁽⁷⁾:

$$(\%0,75 = \frac{3}{4} = 100/3 \times 100/4 \div 100/1)$$

يعني هذا أن 75% من نمو الناتج المحلي الإجمالي سيوجه لتغطية عبء القرض العمومي، من هنا يتضح أن فوائد القروض الخارجية يجب أن لا تشكل إلا نسبة بسيطة من الزيادات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، لهذا فالسؤال المطروح هو ماذا يحدث لو أن هذه النسبة المئوية قد تجاوزتها الجهات المسؤولة عن طلب القروض وماذا يحدث في حالة أن القرارات الاستثمارية كانت خاطئة ولم تحدث زيادات ونمو متواصلا للناتج المحلي الإجمالي؟ ماذا يحدث لو أن القروض الخارجية صرفت في أغراض استهلاكية دعائية، وليس في أغراض استثمارية؟ كما فعل رئيس إحدى الدول في أمريكا اللاتينية حيث حاول تمرير مشروع مد سكك الحديد من العاصمة إلى القرية التي ولد فيها بتكلفة إجمالية تصل إلى ألفي مليون دولار في صورة قروض خارجية على الرغم من انعدام الجدوى الاقتصادية

* إجمالي الدخل القومي (إجمالي الناتج القومي سابقا) حسب تعريف البنك الدولي هو مجموع القيمة المضافة لكل المنتجين المقيمين مضافا إليه أي ضرائب على المنتجات (مطروحا منها إعانات الدعم) لا تكون متضمنة في تقييم الإنتاج زائدا صافي عائدات الدخل الأولي (تعويضات الموظفين والدخل العقاري) من الخارج.

والاجتماعية⁽⁸⁾، ونتيجة لكل هذه الإشكاليات لابد من إيجاد مؤشرات اقتصادية تقاس على أساسها المديونية الخارجية المسموح بها، وتحدد المستويات الحرجة للديون التي يفضل عدم تجاوزها، وهو ما سنوضحه فيما يلي⁽⁹⁾:

(أ) **نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن العلاقة بين الدين العام والناتج المحلي الإجمالي علاقة عضوية، ولذا فإن العلاقة هذه تقاس بمؤشرين:

✓ **المؤشر الأول:** نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، و حدوده الآمنة 60%، أما إذا زادت عن ذلك فإن الأمر يمثل مشكلة، فإذا تزايدت أكثر فإننا نكون قد أمام مرحلة الأزمة.

✓ **المؤشر الثاني:** مقارنة معدل نمو الدين العام بمعدل نمو الناتج المحلي، ووضع الأمان يكون بالتساوي أو زيادة معدل نمو الناتج المحلي عن معدل نمو الدين العام.

(ب) **الدين العام وعجز الموازنة:** إن السبب الرئيسي للجوء الدولة إلى الاستدانة هو عجز الموازنة فكلما زاد العجز واستمر كلما زاد الطلب على الدين العام، وتظهر خصوصية العلاقة في أنه بجانب أن العجز هو سبب الاستدانة، إلا أن الأمر قد يصل إلى حد تصبح فيه أعباء خدمة الدين سبب رئيسي لارتفاع قيمة العجز، بما يعنى أنه يتم الاستدانة من جديد لسداد ديون سابقة.

(ج) **خدمة الدين الخارجي بالنسبة للصادرات:** بما أن أقساط الدين تتحدد بحجم القرض الأصلي من جهة، وهذا الأخير يحدد أسعار الفائدة وفترات الاستحقاق من جهة ثانية، وبما أن خدمة الدين تدفع على فترات زمنية قصيرة فإن هذا يستوجب توفير عملات دولية بصورة مستمرة لغرض تسديد دفعات خدمة الدين، ولهذا السبب فإن خدمة الدين تبقى مرتبطة بصورة مباشرة بعائدات الصادرات السنوية، التي توفر التمويل اللازم، ويطلق على هذه العلاقة مصطلح معدل خدمة الدين على الصادرات، ويقاس هذا المعدل حسب المعادلة التالية:

$$\left\{ \text{مجموع الفوائد المستحقة} + \text{مجموع الأقساط المستحقة} / \text{عائدات الصادرات السنوية} \times 100 \right\}$$

والمتعرف عليه أن لا تتجاوز خدمة الدين الخارجي 25% من عائدات الصادرات السنوية.

(د) **مؤشرات الاقتدار المالي العام:** ويستدل بها مدى قدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل أم لا ؟ ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات من أهمها ما يلي:

✓ مدى تناسب معدل النمو في كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث يكون الوضع سليماً إذا تساوى المعدل في كل منهما أو زاد معدل نمو الإيرادات عن معدل نمو النفقات.

✓ مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها لمعدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام وإمكان كبح جماحه.

خامساً: طاقة الدول على خدمة ديونها: يقصد بطاقة البلد على خدمة ديونه مدى مقدرة الاقتصاد القومي على توفير العملة الصعبة اللازمة لتسديد أقساط الديون المتفق عليها، دون التأثير في القطاعات المختلفة والمتمثلة في الإستهلاك أو الإنتاج أو الاستثمار في الأجلين القصير والطويل، وعليه فإنه يجب على الدول المدينة قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض أن تدرس بدقة العبء الذي سينشأ عنها، وكذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء وتغطية الأعباء الناشئة عن التمويل الخارجي في السنوات المقبلة، مع دراسة كل التنبؤات الممكنة.

ترتبط قدرة الدولة على خدمة ديونها والتزاماتها الخارجية في الأجل الطويل بمرحلة النمو الاقتصادي التي تصل إليها الدولة وبطبيعة وسرعة مسار عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم فهي تتوقف على الشروط والأوضاع والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في

مدى نجاح أو تعثر عملية التنمية، التي يعتمد تمويلها في جزء منه على وسائل التمويل الخارجية، وبعبارة أخرى تتوقف قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية في الأجل الطويل على مدى نجاحها في عملية التنمية، بحيث تتمكن من رفع نمو الادخار وإنتاجية استثماراتها ومعدل نمو الصادرات اللازم لتوفير ذلك القدر من الموارد المالية اللازمة لمواجهة أعبائها والتزاماتها الخارجية، والمحافظة على مستوى الجدارة الائتمانية.

بدوره يتوقف تحقيق مستوى الاستثمار المطلوب على وجود معدل محدد لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وعبء الدين الخارجي وهو ما يعبر عنه بالمعادلة التالية ⁽¹⁰⁾:

$$I = a_1 K + a_2 (F - (r + \theta) D) + a_3$$

حيث أن:

I = الاستثمار الإجمالي **a1** = معامل يتحدد وفقا لمستوى الميل الحدي للإدخار، أي معامل الإنتاج إلى رأس المال **K** = رأس المال القومي.

a2 = نسبة تعبر عن مدى إمكانية الحصول على تدفق رأس المال من الخارج، وهي قناة تأثير رأس المال الخارجي على الاستثمار

F = تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

r = سعر الفائدة على القروض الخارجية **θ** = معدل استهلاك الدين الخارجي

D = رصيد الدين **a3** = مقدار ثابت يتوقع أن يكون موجبا.

يتضح من المعادلة السابقة أن تخفيض تدفق رؤوس الأموال الأجنبية أو زيادة أعبائها يؤدي إلى تخفيض مستوى الاستثمار، فالديون الخارجية تعمل كضريبة على الناتج، ذلك أن الزيادة في إنتاج الدولة المدينة تولد إيرادات يتعين استخدام جزء منها في سداد التزامات الدين الخارجي، أي أن الدائنين يحصلون على جانب من ناتج الاستثمارات التي تحققها الدولة، وكلما ارتفع هذا الجزء أدى إلى تقليص الاستثمار وبالتالي قدرة الدولة على خدمة ديونها الخارجية.

كذلك تتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالمدفوعات الدورية لخدمة ديونه الخارجية أساسا على الكيفية التي يستخدم بها الاقتصاد المدين هذه الموارد الخارجية، ومدى تأثير السياسة التي تطبقها الدولة في استعانتها بالتمويل الخارجي في خلق موارد إضافية ذاتية لخدمة أعباء هذا التمويل وتتمثل هذه الصورة في تركيبة أو بنية الاقتصاد القومي، ودرجة النمو الذي ينعكس في التغيرات الهيكلية ويظهر بصفة واضحة في هيكل تركيب ميزان المدفوعات خلال كل مراحل النمو، أي أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة لصلابة أو هشاشة الاقتصاد القومي.

خاتمة: منذ عام 1982 عندما أعلنت المكسيك عجزها عن الوفاء بديونها، والعالم منشغل بهذه المشكلة الاقتصادية، إذ لا شك أن معضلة المديونية تعتبر إحدى أهم المشكلات التي تواجه النظام النقدي والاقتصادي العالمي، ولهذا توجه بين الحين والآخر دعوات للدول الدائنة إلى إلغاء ديونها خاصة على الدول الفقيرة ثقيلة المديونية، غير أن الانتباه للدين فقط ومحاولة إلغائه أو تخفيفه هو أشبه ما يكون بمعالجة الأعراض بدلا من المرض، فالمطلوب هو العمل على إزالة الأسباب التي أدت إلى تراكم الدين، وتأزم الواقعة الاقتصادية (الافتراض)، مع الحرص على عدم الإفراط في الافتراض بما لا يتناسب مع قدرة البلد على الدفع، وفيما يتعلق بالإجراءات المناسبة لمعالجة الظاهرة أو التخفيف من حدتها فهي تتمحور حول النقاط التالية:

« على البلدان النامية أن تعيد النظر في استراتيجياتها التنموية على النحو الذي يؤهلها لبناء تنمية مستقلة معتمدة على الذات، تمكنها من تحسين وضعها في النظام الاقتصادي العالمي؛

« لتلافي أخطاء الماضي لا بد من وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجي، بوضع معايير دقيقة واضحة تتعلق بأسس وشروط الاقتراض وكيفية استخدامها، على النحو الذي يكفل التخفيف من أعباء المديونية، ويسمح بزيادة فاعليتها في التنمية الاقتصادية؛

« يجب رفع قدرة الدولة المدينة على سداد ديونها الخارجية مع الاستمرار في التنمية الاقتصادية وخاصة بالضغط على الاستهلاك الكمي غير الضروري؛

« تعميق أوجه التعاون للتكتلات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بين دول العالم النامي؛

« لقد أوجدت المديونية الخارجية وما رافقها من تعاظم لدور الشركات المتعددة الجنسية واقعا جديدا يفرض على الدول النامية التعامل معه، وتعزيز قدرتها التفاوضية مع هذه الجهات.

- ¹ - المرسى السيد حجازي، "مبادئ الاقتصاد العام الموازنة العامة - الإيرادات العامة - القروض" الدار الجامعية مصر 2009 ص208.
- ² - ميثم صاحب عجم، د.علي محمد سعود، "فخ المديونية الخارجية للدول النامية"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن 2006 ص91.
- ³ - الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، د عبد العزيز دحية " المديونية العامة"، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى بيروت 2007 ص160.
- ⁴ - عبد البر عبد الحميد، "تطور الدين العام الداخلي وعلاقته بالمتغيرات والتنمية الاقتصادية" مصر المعاصرة 2004، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع العدد 463، ص 84.
- ⁵ - ميثم صاحب عجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص 94.
- ⁶ - الأكاديمية العربية للعلوم، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، د عبد العزيز دحية " المديونية العامة"، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى بيروت 2007 ص182.
- ⁷ - ميثم صاحب عجم، علي محمد سعود، مرجع سبق ذكره، ص110.
- ⁸ - تريزا هايتز، "إمبرالية المساعدات"، دار ابن رشد، بيروت 1979، ص120.
- ⁹ - محمد عبد الحليم عمر، "الدين العام: المفاهيم - المؤشرات - الآثار"، ندوة إدارة الدين العام المنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2003، جامعة الأزهر، مصر ص 09.
- ¹⁰ - فضيلة جنوحات، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية -حالة بعض الدول المدينة-" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، بجامعة الجزائر، 2006، ص 28.